

جامعة كربلاء/كلية الإدارة والاقتصاد/ قسم الاقتصاد
dr.tawfeekvi@yahoo.com

جامعة كربلاء/كلية الإدارة والاقتصاد/ قسم الاقتصاد
wjdannajeh@gmail.com

تحليل العلاقة بين التجارة العادلة و مؤشرات التنمية المستدامة في الولايات المتحدة الامريكية للمدة (٢٠٢١-٢٠٠٤)

Analysis of the relationship between fair trade and sustainable development indicators in the United States of America for the period (٢٠٢١-٢٠٠٤)

توفيق عباس عبد عون
Tawfeeq Abbas Abd oun

وجدان ناجح محسون
Wjdan najeh mahsoon

المستخلص:

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على العلاقة بين التجارة العادلة ومؤشرات التنمية المستدامة في الولايات المتحدة الامريكية للمدة (٢٠٢١-٢٠٠٤) ، بهدف معرفة فيما اذا كان هذا التحسن او التدهور الذي عرفتة التجارة العادلة يعود الى الانتعاش او الانكماش في حجم بعض مؤشرات التنمية المستدامة او يعود الى عوامل اخرى، من خلال اجراء دراسة تحليلية لتبيين ذلك .

الكلمات المفتاحية: التجارة العادلة، مؤشرات التنمية المستدامة، اقتصاد الولايات المتحدة الامريكية .

Abstract

The research aims to shed light on the relationship between fair trade and sustainable development indicators in the United States of America for the period (٢٠٢١-٢٠٠٤), with the aim of knowing whether this improvement or deterioration that fair trade has witnessed is due to a recovery or contraction in

the size of some sustainable development indicators or is due to other factors, by conducting an analytical study to clarify this.

Keywords: fair trade, sustainable development indicators, the economy of the United States of America

المقدمة

تجلت العلاقة بين الدول النامية والدول المتقدمة في تبادل السلع الصناعية مقابل المواد الأولية بأثمان واسعار غير عادلة حيث كانت في صالح الدول المتقدمة, فبإمكانهم الحصول على كمية كبيرة جدا من المواد الأولية و تصنيعها في مصانع الشركة لإعادة بيعها بأسعار مرتفعة جداً لضمان ارباح هائلة و ذلك دون أن يدفعوا لهؤلاء الفلاحين أجوراً عادلة تتناسب مع حجم تجارتهم و حجم الأرباح التي تحصل عليها هذه الشركات مما انعكس ذلك على اقتصاد الدول بشكل واضح حيث تظل الدول النامية غير قادرة على سد احتياجاتها ولا يستطيع أصحاب المشاريع الصغيرة أن يوفرُوا المكاسب المرجوة من مشاريعهم بسبب عدم وجود تجارة عادلة , ويعتبر ذلك احد الاسباب التي دفعت بعض التعاونيات والشركات الى اتخاذ التجارة العادلة كعلاج لاقتصاديّات الدول النامية فيعتبر خيار السلع المعتمدة من التجارة العادلة خياراً لدعم المنتجين الافراد والشركات الناشئة, فهدف التجارة العادلة الاساس هو بناء نموذج عالمي يعتمد التمكين الاقتصادي وسبل العيش المستدامة هي اساس السوق التي تعمل من اجل الجميع .

مشكلة البحث:

تنبع مشكلة البحث من خلال تزايد حجم الفجوة ما بين الدول المتقدمة والدول النامية في مؤشرات التنمية الاقتصادية والتي يرجع الى تحقيق الدول المتقدمة ارباحاً وعوائد مرتفعة على حساب الدول النامية وذلك من خلال استغلال الدول المتقدمة للدول النامية بشراء منتجات الدول النامية بأسعار منخفضة على جانب اخر تقوم الدول المتقدمة ببيع منتجاتها بأسعار مرتفعة.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى كشف عن بعض الحقائق الخاصة في دراسة العلاقة بين التجارة العادلة ومؤشرات التنمية المستدامة والتعرف على المضامين الاقتصادية التي تؤدي إلى اختلال هيكل التجارة الخارجية في الولايات المتحدة الامريكية .

فرضية البحث:

- ١- من المتوقع في ظل تطبيق مفهوم التجارة العادلة من قبل كل من: الدول النامية والدول المتقدمة، فمن المتوقع ترتفع معدلات التجارة الخارجية وتحقق الدول النامية مكاسب وعوائد اقتصادية كبيرة لكلا الطرفين.
- ٢- قد تساهم بعض السياسات التجارية الاحتكارية لبعض الشركات والمؤسسات في بعض الدول المتقدمة في الحد من الآثار الإيجابية الخاصة بتطبيق التجارة العادلة .

منهجية البحث:

لغرض الوصول الى الاهداف والغايات المنشودة من البحث تم اعتماد المنهج الاستنباطي لتوضيح كل الجوانب النظرية للدراسة ، والاسلوب الوصفي التحليلي الذي يساعد على تسهيل المقارنة بين الواقع النظري للدراسة والواقع الميداني للاقتصاد في الولايات المتحدة الامريكية.

حدود البحث المكانية والزمانية:

ستكون الولايات المتحدة الامريكية هو البعد المكاني للبحث، والحدود الزمانية تشمل المدة (٢٠٠٤-٢٠٢١).

هيكلية البحث:

للإحاطة بجوانب البحث تم تقسيمه إلى اربعة مطالب تليها استنتاجات وتوصيات وكما يلي:

المطلب الأول: مفهوم التجارة العادلة وأهدافها الاقتصادية.

المطلب الثاني: مفهوم التنمية المستدامة وأهدافها الاقتصادية.

المطلب الثالث: تحليل هيكل التجارة الخارجية في الولايات المتحدة الامريكية.

المطلب الرابع: تحليل بعض مؤشرات التنمية المستدامة في الولايات المتحدة الامريكية.

المطلب الاول: مفهوم التجارة العادلة وأهدافها الاقتصادية

١- مفهوم التجارة العادلة:-

قد ظهرت الحاجة لنظام تجاري دولي يقوم على مبدأ العدالة التجارية وتطوير حياة البشر بشكل أفضل حيث ظهر هذا النوع من التجارة في نهاية الحرب العالمية الثانية في بعض المجتمعات الفقيرة في الولايات المتحدة الأمريكية، ويمكن ايجاد مفهوم بسيط لهذا

النوع من التجارة بأنها «مجموعة من المبادئ والممارسات الاقتصادية والاجتماعية التي يكون هدفها الأساسي هو تحقيق العدالة والمساواة التجارية بين الدول النامية والمتقدمة ودعم صغار المنتجين من خلال تحديد أسعار عادلة لمنتجاتهم» (ميسان، حمو، ٢٠٢٢، ١٠٣).

ويمكن تعريفها بأنها عبارة عن شراكة تجارية تقوم على معايير محددة بهدف تحقيق العدالة والمساواة في التبادل التجاري والحفاظ على حقوق كل من المشاركين في التجارة الدولية من المنتجين والمستوردين والمصدرين وكذلك تحسين البيئة التجارية للمنتجين الضعفاء بما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة (charity samantha fitzgerald).

ويمكن تعريفها بأنها عبارة عن مصطلح يستخدمه الأشخاص الذين يرغبون في العيش باقتصاد اخضر حيث تساعد القرارات التي يتخذونها بشأن ما يستهلكونه أو يفعلونه في الحفاظ على البيئة والمجتمعات الإنسانية (نجمار، ماريون، ٢٠٢٠).

٢- أهداف التجارة العادلة:-

ان تطوير المجتمع ومشاركة السكان المحليين في القرارات الانتاجية وتحسين مستوى معيشتهم هي من الاهداف الاساسية التي تسعى منظمات التجارة العادلة لتحقيقها ومن هذه المنظمات هي منظمة (FLO) وهي اكبر جهة مصادقة على التجارة العادلة وتهدف هذه المنظمات الخاصة بالتجارة العادلة الى تخفيض نسبة الفقر لدى الافراد والقضاء على الحرمان والتهميش الذي يعيشه اغلب سكان الدول الفقيرة ومنها النامية والتي لم تواكب التطور العالمي فأنها تعمل على تنظيم استخدام الموارد الاقتصادية الخاصة بهذه البلدان ودعمها وتأمين وصولها الى الاسواق العالمية وحصولهم على الاجور الكافية والتي تغطي تكاليف الانتاج دون استغلالهم اي انها تجارة عادلة لها اهداف واضحة تسعى لتحسين الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية معا والحد من التفاوت في المستويات بين الناس ومساعدة البلدان الفقيرة على النمو (BROOKE, ٢٠١١: ٣٠) وتتمثل اهم اهداف التجارة العادلة بالاتي (هربرت، مارشال: ١٠١):-

١- الهدف الأساسي لمنظمة التجارة العادلة هو تمكين المستهلكين من الحصول على حد كافي من الاشباع من الناحية الاقتصادية .

٢- انتاج السلع بأقل ما يمكن من تكلفة اقتصادية وبيعها بأسعار عادلة دون الأضرار بجودة السلع أو نوعيتها.

٣- حماية صغار المنتجين والحرفيين والمؤسسات الإنتاجية الصغيرة وتوفير المعلومات التي

تسهل تسويقهم لمنتجاتهم.

٤- تساعد فكرة التجارة العادلة فرص وسبل جديدة للمنتجين في الدول النامية لبيع إنتاجهم بأسعار تكون قريبة من الأسعار العالمية

٥- تهدف هذه المنظمة إلى بناء علاقات تجارية مبنية على مبادئ الإنصاف والعدالة في ظل التنمية المستدامة في البلدان النامية لتحسين حياتهم فهي تقدم اسعار مستقرة تغطي تكلفة الإنتاج المستدام .

٦- توفير فرص التنمية لصغار المنتجين الذين يعانون من الحرمان وافراد المجتمعات الفقيرة في تهدف الى الحفاظ على سلامتهم ومساعدتهم في ادارة العمليات الانتاجية (عبد الغفار، بلال، ٢٠١٩:٧٧).

٧- العمل على توعية المستهلكين بالاثار السلبية التي تسببها التجارة الدولية غير المنصفة وتأثيرها على خيارات هؤلاء المستهلكين وبيان اثرها على المجتمع (k- lautz , ٢٠١١: ٢٠).

المطلب الثاني: مفهوم التنمية المستدامة وأهدافها الاقتصادية:

١- مفهوم التنمية المستدامة:-

شاع مفهوم التنمية في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية باعتباره مفهوما يضيف البعد النوعي لمفهوم النمو الذي يقتصر على البعد الكمي و يمكن تعريف التنمية بانها الادارة الكفوءة والمميزة التي تمنع استنزاف الموارد الطبيعية الاساسية مع الصيانة المستمرة ووضع الخطط الاستثمارية بما يتناسب مع اهداف التنمية التي تصب في صالح المجتمعات بمختلف انواعها ومن ضمنها التنمية الاجتماعية والصحية والثقافية والتعليميةالخ بما يلبي متطلبات الانسان الحالية والمستقبلية عبر وضع الخطط والتقنيات والامكانيات الاقتصادية والتكنولوجية الحديثة المقبولة بيئيا واجتماعيا (مجيد، ٢٠١٦: ١٦). وفي اكتوبر ٢٠١٠ تم عقد مؤتمر الاطراف العاشر في مدينة ناغويا في اليابان وتم اعداد الخطة العشرية ٢٠١١_٢٠٢٠ والتي عرفت (بالاستراتيجية الحديثة للاتفاقية الدولية للتنوع الحيوي) او (هدف ايتشي Aichi) و تضمنت هذه الاتفاقية عشرون هدفا رئيسيا نظمت وفق خمس غايات تضمنت خططا لتنظيم القطاعات الاقتصادية للمجتمعات عن طريق تضمين التنوع البيولوجي فيها وتجنب الاثار السلبية التي قد تنشأ من الضغوط المباشرة على التنوع البيولوجي ودعت الى ضرورة منع تدهور الموارد الطبيعية واستخدامها بشكل امثل لتحقيق الانتاج والاستهلاك المستدامين(وليد، ٢٠١٧: ٨٥). واكتسب مفهوم التنمية المستدامة اهمية كبيرة في الفترة الاخيرة من قبل المؤسسات ودول العالم التي تسعى الى غاية واحدة

وهي ضمان العيش الكريم لأجيالها الحالية والاجيال القادمة وان من ابرز المفاهيم التي وضحت ماهية التنمية المستدامة هو تعريف اللجنة العالمية للتنمية المستدامة في تقرير (مستقبلنا المشترك عام ١٩٨٧) « بانها التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الاجيال اللاحقة على تلبية احتياجاتها » (رقامي، بو شنقير، ٢٠١٢: ٤٤٠). نلاحظ من المفهوم السابق لعملية التنمية المستدامة بانها تشتمل على عنصرين اساسيين هما اعتبار الافراد احد اهدافها والثاني هو الاستخدام الامثل للموارد وضمان حقوق الافراد في الاجيال المستقبلية. وايضا يمكن تعريف التنمية المستدامة بانها عملية توسيع الخيارات امام الناس على ان يشمل الاجيال الحاضرة و اللاحقة اي انها عملية ترتبط في المجتمعات الحالية والمستقبلية معا بحيث تمكن الاجيال الحالية و اللاحقة من الحصول على قدر كافي من الاكتفاء دون هدر الموارد الطبيعية (رواء، ٢٠٠٩: ٣٢) . كما عرفت من قبل البعض الاخر بانها الاستخدام الرشيد او العاقل للموارد الطبيعية لضمان التوازن بين المصالح المشتركة بين الاجيال في الوقت الحاضر والاجيال المستقبلية اي انها عملية استخدام الموارد الطبيعية في حرص وضمان قدرتها على تجديد نفسها وعدم هدرها بما يضمن مصالح الاجيال المستقبلية اي انها عملية مشتركة التكاليف والمنافع بين الحاضر والمستقبل. وعرف mostert عام ١٩٩٨ التنمية المستدامة بانها التنمية التي ترشد استخدام المصادر المتجددة مثل المياه بحيث لا يتجاوز استخدامها معدل التجديد وكذلك ترشيد مصادر الطاقة الغير متجددة بحيث لا يمكن استنزافها قبل توفر مصادر الطاقة البديلة كما انها تنمية تهتم بالنظام البيئي وتحافظ عليه (عودة، ٢٠١٣: ٢٣) .

٢ - اهداف التنمية المستدامة :-

تتمثل اهداف التنمية المستدامة بدعوة عالمية للقضاء على الفقر وهي عبارة عن مجموعة من الاهداف وضعت من قبل منظمة الامم المتحدة والتي تتمثل بسبعة عشر هدفا وقد تم ذكر هذه الاهداف في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٥ ايلول عام ٢٠١٥ وفي الاول من كانون الثاني ٢٠١٦ وتغطي هذه الاهداف مجموعة من القضايا الخاصة بعملية التنمية ومنها القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وهي قابلة للتطبيق على جميع الاشخاص في جميع البلدان وعلى مختلف المستويات واغلب هذه الاهداف تعكس المعايير الدولية وحقوق الانسان التي تدعو لحصول جميع الافراد على ما يكفي من احتياجاتهم بحيث يضمن لهم عيشا لائقا (عودة، ٢٠١٣: ٢٦) .

الجدول (١)

اهداف التنمية المستدامة

١_ القضاء على الفقر	يعد من اهم الاهداف التي تسعى التنمية المستدامة تحقيقها هو الحد من الفقر بجميع اشكاله وتضمن هذا الهدف 7 اهداف فرعية و14 مؤشرا له يسعى الهدف الفرعي الاول على القضاء على الفقر المدقع بينما الفرع الثاني يسعى الى تخفيض نسبة الفقر الى مستوى النصف كأقل تقدير.
٢- القضاء التام على الجوع	وهو احد اهم الاهداف التي تسعى التنمية المستدامة لتحقيقها هي الحد من تفاوت الدخل بين الافراد من خلال المساواة في توزيع الموارد وتحسين مستويات المعيشة للأفراد بحيث تساهم بتنشيط الواقع الاقتصادي للبلدان .
٣_ الصحة الجيدة والرفاه	يكز هذا الهدف على الانسان وضرورة توفير البيئة الصحية له بما يساعده على الانتاج المستدام وبكفاءة عالية فيسعى هذا الهدف الى تخفيض حالات الوفاة لدى الاطفال من عمر خمس سنوات فأقل الى اقل من 25 حالة وفاة من كل 1000 , واقل من 12 حالة للمواليد الجديدة وكذلك تخفيض نسبة الوفيات للأمهات الى 70 حالة من اصل 100000.
٤_ التعليم الجيد	اي ضمان التعليم الجيد والمنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعليم ممدى الحياة للجميع كما انها تشجع على الاهتمام بالمهارات والقدرات البشرية وتطويرها .
٥_ المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	تهدف التنمية المستدامة الى تضمين المرأة وشمولها في عمليات الانتاج وصنع القرارات وكذلك ضرورة حصولها على التغذية والتعليم والصحة والحماية الاجتماعية دون تمييز بين الجنسين .
٦_ المياه النظيفة والنظافة الشخصية	تهدف لحصول جميع الافراد على مصادر المياه النظيفة والأمنه وتوفيرها لهم وكذلك زيادة كفاءة استخدام المياه في مختلف القطاعات .
٧_ طاقة نظيفة وبأسعار معقولة	توفير وتشجيع استخدام مصادر الطاقة الحديثة والمتجددة وخاصة في البلدان الاقل نموا وتأمين حصول الجميع على مصادر الطاقة اللازمة بتكلفة مناسبة .
٨_ العمل اللائق ونمو الاقتصاد	اي السعي الى اقامة نظام اقتصادي ذا ديناميكية اساسها الاستدامة والابتكار وخلق فرص العمل الممكنة للشباب بما يخفض التفاوت في الدخل وتحقيق الازدهار الاقتصادي .

٩_الصناعة والابتكار والهياكل الاساسية	تهدف الى تشجيع الابتكارات وزيادة الاستثمار فيها من خلال تامين الفرص للمشاريع لاستثمارية الصغيرة وتوفير التمويل اللازم لها وكذلك تسعى الى تعزيز التطور التكنولوجي الحديث في وسائل الانتاج والتصنيع وتشجيع البحوث العلمية التي من شأنها ان ترفع من الواقع الاقتصادي للبلدان .
١٠_مدن ومجتمعات مستدامة	توفير البيئة الاجتماعية والبيئية الملائمة لاستدامة المدن والمجتمعات واستحداث سياسات شاملة للجميع تعمل على تكييف المناخ وتغيره ومواجهة الكوارث التي قد تحصل والحد من الاثر البيئي السلبي الفردي للمدن عن طريق الاهتمام بنوعية الهواء وادارة النفايات .
١١_الاستهلاك والانتاج المسئولان	يركز هذا الهدف على استخدام الموارد الطبيعية المتاحة لدى البلدان بشكل رشيد وعقلاني بحيث يمنع هدر هذه الموارد واستدامتها.
١٢_الحياة تحت الماء	تهدف التنمية المستدامة الى حماية الحياة تحت الماء ووضع القوانين اللازمة للحد من التلوث في المياه الناتج من مختلف الانشطة البشرية والتي تأثر بشكل سلبي على حياة الكائنات البحرية وكذلك وضع القوانين التي تحدد الصيد .
١٣_الحياة في البر	المحافظة على الحياة البرية ومكافحة التصحر وحماية الغابات ومكافحة الصيد غير المشروع واتخاذ التدابير اللازمة للمحافظة على النظم الايدلوجية الخاصة بالأرض.
١٤_السلام والعدل في المؤسسات الدولية	وهو احد الاهداف المهمة التي تهدف التنمية المستدامة لتحقيقها هو نشر العدل والمساواة بين الدول دون تمييز دولة عن اخرى وكذلك وضع القوانين الرصينة التي تعمل على تخفيض او الحد من الجرائم والعنف والفساد والرشوة.....الخ والتي تعمل على الاخلال بالعدل المحلي او الدولي .
١٥-عقد الشراكات لتحقيق الاهداف	تعزيز الشراكات بين الدول النامية والدول المتقدمة ومساعدة البلدان النامية على تحقيق اهدافها والنهوض بشعوبها لمعالجة الديون والفقر والتخلف الذي تعيشه .
١٦- الحد من اوجه عدم المساواة	اي تضمن توفير فرص العمل والخدمات والموارد المتاحة للجميع والحد من التمييز والاحتكار لخدمة ما او مورد محدد.
١٧_العمل البيئي والمناخي	تركز التنمية المستدامة على الحد من الانبعاثات الكربونية والحد من التلوث البيئي والضرر الذي يلحقه التلوث في المناطق الحضرية وكذلك الحد من انبعاث الغازات السامة كالميثان وثاني اوكسيد الكربون وحماية الغابات والمناطق الزراعية وضرورة استدامتها والمحافظة عليها.

- الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على المصادر :

١- مجموعة الامم المتحدة للتنمية المستدامة: (٢٢).

٢- الجمعية العامة للأمم المتحدة، ٢٠١٥: ٢٨، ٣٤، ٣٥).

٣- مجموعة الامم المتحدة للتنمية المستدامة : (٢٢).

٤- منال : (٣٢٩).

٥- الجمعية العامة للأمم المتحدة ، ٢٠١٠ : (٣).

٦- عبير ٢٠١٣ : (١٠٧).

٧- حازم، ٢٠٢١ : (٧١).

المطلب الثالث: تحليل هيكل التجارة الخارجية في الولايات المتحدة الامريكية

كانت الولايات المتحدة الأمريكية في القرن التاسع عشر عبارة عن بلد نام تصدر في الغالب المواد الاولية، المواد الزراعية والمواد نصف المصنعة ، بينما تستورد رأس المال ومنتجات مصنوعة في بلدان اكثر نمواً . وعندما اصبحت اكثر تصنيفاً تبذلت تجارتها الخارجية نحو تصدير المنتجات المصنوعة واستيراد المواد الاولية الخام (ارثر، ١٩٧٧: ٣٦٥) . وفي الوقت الحالي يعتبر الاقتصاد الأمريكي من اكبر الاقتصاديات في العالم وتتمثل قوة الولايات المتحدة الامريكية بالمؤشرات الاقتصادية والمالية الخاصة بها حيث اكثر من (٦٠ ٪) من المبادلات العالمية تتم بالعملة الامريكية (الدولار) ومقاولاتها وفروع شركاتها المتعددة الجنسية تشمل قارات العالم وبذلك اصبحت القوة التجارية الاكبر في العالم (، ٢٠١١ : ٨٣١ Globa). يشكل انتاج الولايات المتحدة الامريكية ما نسبته (٥ ٪) من انتاج العالم واكبر مصدر للسلع والخدمات في عام ٢٠١٧ حيث تشكل قيمة صادراتها السلعية (١١ ٪) من قيمة الصادرات السلعية العالمية (علي، ١٩٩٠ : ١٦٥) .

ويمكن توضيح تطور التجارة الخارجية في الولايات المتحدة الامريكية من خلال

اولاً : تحليل تطور التجارة الخارجية في الولايات المتحدة الامريكية للمدة (٢٠٠٤ — ٢٠٢١)

١- تحليل الصادرات للمدة ٢٠٠٤-٢٠٢١

يوضح الجدول (٢) تطور الصادرات بالأسعار الثابتة خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠٢١) ففي العام ٢٠٠٤ بلغت صادرات الولايات المتحدة الامريكية (١٠٤,٢٠) مليار دولار بينما ارتفعت قيمة ما تصدره في عام ٢٠٠٦ الى (١٣١,٢٠) مليار دولار وبنسبة (١٣ ٪) ، وفي عام ٢٠٠٨ ارتفعت الصادرات الى (١٦٤,٧٠) مليار دولار وبنسبة نمو بلغت (١٢ ٪) ، بينما تراجع

الصادرات في عام ٢٠٠٩ اذ بلغت (١٣٥,١٠) مليار دولار وبمعدل (١٧٪) بسبب الازمة العالمية التي عصفت باقتصاد الولايات المتحدة الامريكية والتي نتجت اساساً عن مشكلة الرهن العقاري , وارتفعت الصادرات الى (١٨٩,٦٠) مليار دولار في عام ٢٠١١ وبمعدل نمو (١٥٪) . كما ارتفعت الصادرات عام ٢٠١٣ الى (٢٠٢) مليار دولار وبمعدل نمو بلغ (٢٪) وهذا دليل قوي على قوة اقتصاد الولايات المتحدة الامريكية كما ان العملة الخاصة بها (الدولار) هي العملة الأكثر استخداماً في التجارة الدولية والعملية الرئيسية في احتياطي العملات التي تحتفظ بها المصارف والدول . انخفضت الصادرات عام ٢٠١٥ (١٩٢,٢٠) مليار دولار وبمعدل نمو (٧٪) وذلك بسبب ارتفاع اسعار الدولار في عام ٢٠١٥ والذي يمثل ضغطاً على تنافسية اسعار السلع الامريكية في الاسواق الخارجية . وايضاً في عام ٢٠١٧ ارتفع حجم الصادرات الى (١٩٧,٨٠) مليار دولار وبمعدل نمو بلغ (٦٪) وهذا يدل على حركة النشاط التجاري وبمعدل نمو اسرع من المعدل الطبيعي وكذلك احد اسباب الارتفاع في هذا العام تمثلت باتباع الولايات المتحدة الامريكية لبرنامج (بنك مرن وسريع) في اواخر العام ٢٠١٦ والذي يعرف بانه عملية متكررة لإدخال تحسينات مستمرة و تحقيق مكاسب تدريجية . وفي العام ٢٠١٩ فقد ارتفعت الصادرات الامريكية حيث بلغت (٢١٠,١٠) مليار دولار وبلغ معدل النمو لنفس السنة (٣٪) وفي عام ٢٠٢٠ انخفضت الصادرات فقد بلغت (١٨٣,١٠) مليار دولار وبمعدل نمو (١٢٪) بسبب جائحة كورونا التي اثرت سلباً على التجارة العالمية . بينما ارتفعت الصادرات عام ٢٠٢١ بوتيرة اسرع واقوى فقد بلغت (٢٠٩,٧) وبلغ معدل النمو (١٤٪) بعد التعافي من الركود الذي سببته جائحة كورونا .

٢- تحليل الاستيرادات للمدة (٢٠٢١-٢٠٠٤)

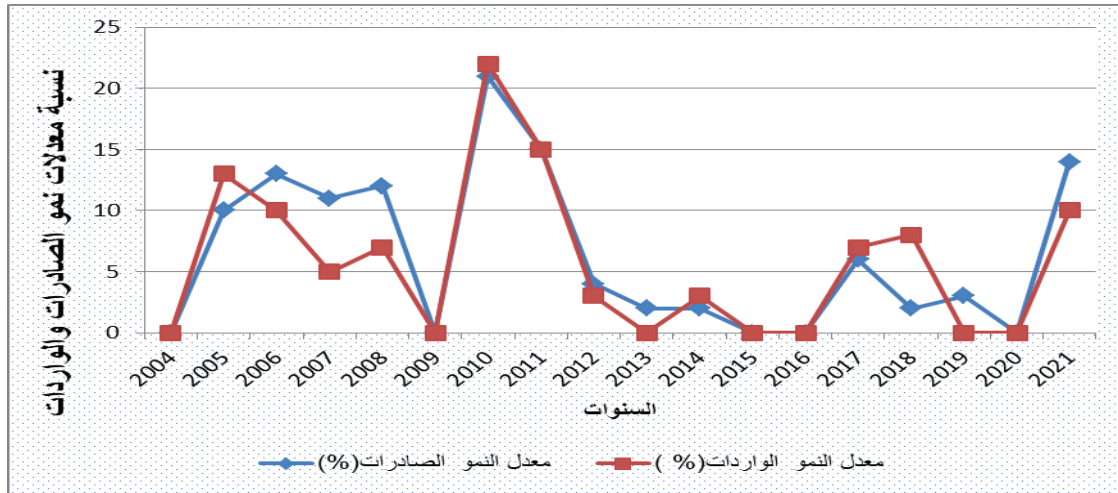
يوضح الجدول (٢) تطور الاستيرادات للمدة (٢٠٢١-٢٠٠٤) بالأسعار الثابتة ففي العام ٢٠٠٤ بلغت الواردات الامريكية (١٢١,٢٠) مليار دولار وارتفعت عام ٢٠٠٦ لتبلغ (١٥٢,٣٠) مليار دولار وبنسبة نمو (١٠٪) وفي العام ٢٠٠٨ بلغت قيمة الاستيرادات (١٧٢,٣٠) مليار دولار بينما انخفضت بشكل ملحوظ عام ٢٠٠٩ لتبلغ (١٢٧,٥٠) وبمعدل نمو (٢٦٪) وذلك نتيجة ازمة الرهن العقاري والتي شكلت تهديداً كبيراً على الاقتصاد المالي العالمي . وفي العام ٢٠١٢ ارتفعت الواردات الى (١٨٥,٥٠) مليار دولار امريكي وبمعدل نمو (٣٪) . اما في العام ٢٠١٥ فقد انخفضت قيمة الواردات الى (١٨٣,٩٠) مليار دولار امريكي وبمعدل نمو بلغ (٤٪) , وفي عام ٢٠١٧ ارتفعت قيمة الصادرات الى (١٩١,٣٠) وبمعدل نمو (٧٪) نتيجة ارتفاع مستوى الدخل للفرد الامريكي .

كما ان الواردات انخفضت عام ٢٠٢٠ لتبلغ (١٩١,٢٠) مليار دولار امريكي وبمعدل نمو (٦٪) وذلك بسبب جائحة كورونا والتي اثرت سلباً على الطلب العالمي .

اما في العام ٢٠٢١ فقد ارتفعت قيمة الواردات الامريكية الى (٢١١,٣) مليون دولار امريكي وبمعدل نمو (١٠٪) ويرجع ذلك إلى نتيجة التشافي من جائحة كورونا وتحسن الاوضاع الاقتصادية للبلد قيد الدراسة. ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل الاتي:-

(الشكل ١)

تطور الصادرات والاستيرادات بالأسعار الجارية للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠٢١)



- المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (٢).

الجدول (٢)

تطور الصادرات والاستيرادات بالأسعار الجارية للمدة ٢٠٠٤ - ٢٠٢١ الوحدة (مليار دولار)

السنوات	الصادرات	معدل النمو الصادرات (%)	الواردات	معدل النمو الواردات (%)
٢٠٠٤	١٠٤,٢٠	_____	١٢١,٢٠	_____
٢٠٠٥	١١٥,٢٠	١٠	١٣٧,٦٠	١٣
٢٠٠٦	١٣١,٢٠	١٣	١٥٢,٣٠	١٠
٢٠٠٧	١٤٦,٨٠	١١	١٦٠,٤٠	٥
٢٠٠٨	١٦٤,٧٠	١٢	١٧٢,٣٠	٧
٢٠٠٩	١٣٥,١٠	-١٧	١٢٧,٥٠	-٢٦
٢٠١٠	١٦٣,٥٠	٢١	١٥٦,٤٠	٢٢

٢٠١١	١٨٩,٦٠	١٥	١٧٩,٩٠	١٥
٢٠١٢	١٩٧,٧٠	٤	١٨٥,٥٠	٣
٢٠١٣	٢٠٢	٢	١٨٤,٩٠	-٠,٣
٢٠١٤	٢٠٧,٣٠	٢	١٩١,٨٠	٣
٢٠١٥	١٩٢,٢٠	-٧	١٨٣,٩٠	-٤
٢٠١٦	١٨٥,٦٠	-٣	١٧٨,٧٠	-٢
٢٠١٧	١٩٧,٨٠	٦	١٩١,٣٠	٧
٢٠١٨	٢٠٢,٨٠	٢	٢٠٧,٦٠	٨
٢٠١٩	٢١٠,١٠	٣	٢٠٣,٩٠	-١
٢٠٢٠	١٨٣,١٠	-١٢	١٩١,٢٠	-٦
٢٠٢١	٢٠٩,٧	١٤	٢١١,٣	١٠

- الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على المصادر التالية

- بيانات البنك الدولي.

المطلب الرابع: تحليل بعض مؤشرات التنمية المستدامة في الولايات المتحدة الامريكية

١- تطور معدلات البطالة للفترة ٢٠٢١-٢٠٠٤

من خلال الجدول (٣) يمكن ملاحظة ان معدل البطالة في الولايات المتحدة الامريكية بلغ في عام ٢٠٠٤ ما نسبته (٥,٥٪) وانخفضت هذه النسبة في عام ٢٠٠٧ فبلغت (٤,٦٪) , وايضا ارتفع معدل البطالة في عام ٢٠١٠ ليصل لأعلى معدل بلغته وهي نسبة (٩,٧٪) وسبب هذا الارتفاع الكبير هو ازمة الكساد الاقتصادي التي طالت الولايات المتحدة الامريكية في تلك الفترة .

ثم انخفضت في عام ٢٠١٤ لتبلغ (٦,٢٪) وأستمر هذا الانخفاض حتى عام ٢٠١٩ ليبلغ معدل البطالة (٣,٩٪) ثم ارتفع في عام ٢٠٢١ ليبلغ (٥,٣٪) وذلك بسبب جائحة كورونا وما سببته من الاثار السلبية على قوة العمل والتوظيف في الولايات المتحدة الامريكية وباقي العالم .

٢- تطور معدلات الفقر للفترة ٢٠٢١-٢٠٠٤

من خلال الجدول (٣) يمكن ملاحظة ان معدل الفقر للولايات المتحدة الامريكية لسنة ٢٠٠٤ قد بلغ (١٪) واستقر عند هذه المستوى لغاية عام ٢٠١٣ بينما ارتفع في عام ٢٠١٤ ليبلغ (١,٢٪), واستمرت لغاية ٢٠١٦ لتتخفض بشكل طفيف لتشكل نسبة (١٪).

وفي عام ٢٠٢١ انخفضت هذه النسبة لتشكل (٠,٢٪) بعد حزمة من المساعدات التي

قدمتها الولايات المتحدة تزامناً مع تفشي جائحة كورونا ولغاية التعافي من هذه الأزمة .

٣- تطور نمو الناتج المحلي الاجمالي للفترة ٢٠٠٤-٢٠٢١

من خلال بيانات الجدول (٣) نلاحظ ان معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في سنة ٢٠٠٤ بلغ (٣,٩٪) تراجعته هذه النسبة في عام ٢٠٠٦ لتبلغ (٢,٨٪) ثم ارتفعت هذه النسبة لتشكل اعلى مستوى يصل اليه الناتج المحلي الاجمالي في عام ٢٠٠٨ لتبلغ نسبة (٦,١٪) وانخفضت هذه النسبة في السنة التالية عقب ازمة الرهن العقاري التي طالت اقتصاد الولايات المتحدة الامريكية.

وفي عام ٢٠١٣ ارتفع معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بمعدل نمو سنوي (١,٨٪) , وفي عام ٢٠١٧ ارتفع معدل النمو بنسبة (٢,٢٪) , وايضاً ارتفع معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في عام ٢٠٢١ في اقوى وتيرة نمو سنوية منذ عام ٢٠٠٤ فبلغت نسبة النمو (٥,٧٪) .

٤- نسبة الصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي

يوضح الجدول (٣) نسبة الصادرات الى الناتج المحلي اذ بلغت في عام ٢٠٠٤ (٩,٦٪) وارتفعت هذه النسبة عام ٢٠٠٨ لتشكل (١٢,٤٪) بمعنى ان الصادرات ارتفعت بمعدل اعلى من معدل ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي وارتفعت ايضاً هذه النسبة في عام ٢٠١٣ لتبلغ (١٣,٦٪) اي بمعنى ان الصادرات ارتفعت بمعدل اكبر من الناتج المحلي الاجمالي .

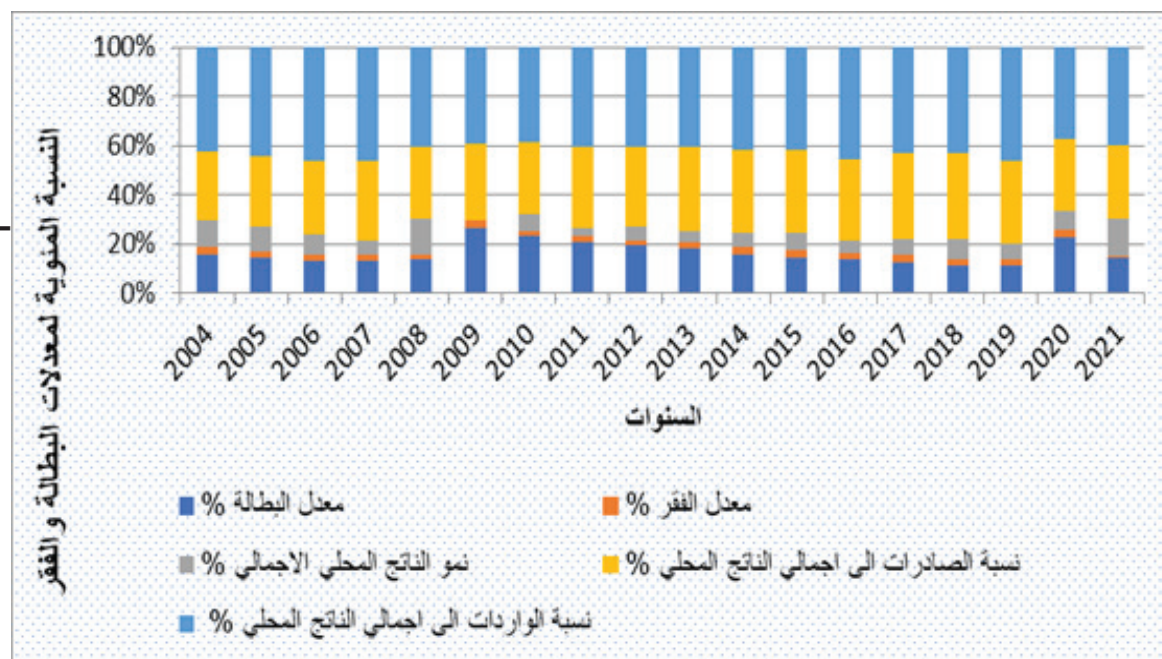
وانخفضت نسبة الصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي في عام ٢٠١٦ لتشكل نسبة (١١,٩٪) واستمر الانخفاض لغاية ٢٠٢١ لتشكل نسبة (١٠,٩٪) من اجمالي الناتج المحلي .

٥- نسبة الواردات الى الناتج المحلي الاجمالي

بلغت نسبة الاستيرادات الى الناتج المحلي الاجمالي سنة ٢٠٠٤ (١٤,٨٪) اي بمعنى ان الاستيرادات زادت بمعدل اعلى من معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي , وارتفعت هذه النسبة بشكل كبير عام ٢٠٠٨ لتبلغ (١٧,٤٪) , وانخفضت في السنة التي تليها لتشكل (١٣,٨٪) وهذا يعني ان الاستيرادات تناقصت بمعدل اكبر من الانخفاض في الناتج المحلي الاجمالي , وارتفعت هذه النسبة عام ٢٠١٦ لتبلغ (١٦,٤٪) بينما تراجعت عام ٢٠٢١ لنسبة (١٤,٦٪) اي بمعنى ان الاستيرادات انخفضت بمعدل اعلى من الانخفاض في الناتج المحلي الاجمالي .

ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:-

الشكل (٢)



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (٣).

جدول (٣)

معدلات البطالة والفقر في الولايات المتحدة الامريكية للمدة (٢٠٠٨-٢٠٢١)

السنوات	معدل البطالة (%)	معدل الفقر (%)	نمو الناتج المحلي الاجمالي (%)	نسبة الصادرات الى اجمالي الناتج المحلي (%)	نسبة الواردات الى اجمالي الناتج المحلي (%)
٢٠٠٤	٥,٥	١	٣,٩	٩,٦	١٤,٨
٢٠٠٥	٥,١	١	٣,٥	١٠	١٥,٧
٢٠٠٦	٤,٦	١	٢,٨	١٠,٦	١٦,٣
٢٠٠٧	٤,٦	١	٢	١١,٥	١٦,٥
٢٠٠٨	٥,٨	١	٦,١	١٢,٤	١٧,٤
٢٠٠٩	٩,٣	١	-٢,٦	١٠,٩	١٣,٨
٢٠١٠	٩,٦	١	٢,٧	١٢,٣	١٥,٩
٢٠١١	٨,٩	١	١,٥	١٣,٩	١٧,٣
٢٠١٢	٨,١	١	٢,٣	١٣,٦	١٧
٢٠١٣	٧,٤	١	١,٨	١٣,٦	١٦,٤
٢٠١٤	٦,٢	١,٢	٢,٣	١٣,٥	١٦,٥
٢٠١٥	٥,٣	١,٢	٢,٧	١٢,٥	١٥,٤

٢٠١٦	٤,٩	١	١,٧	١١,٩	١٦,٤
٢٠١٧	٤,٤	١	٢,٢	١٢,٣	١٥
٢٠١٨	٣,٩	١	٢,٩	١٢,٤	١٥,٢
٢٠١٩	٣,٩	١	٢,٣	١١,٩	١٦,٤
٢٠٢٠	٨,١	١	٢,٨	١٠,٢	١٣,٢
٢٠٢١	٥,٣	٠,٢	٥,٧	١٠,٩	١٤,٦

- المصدر : مركز الاحصاء الامريكي [www. Census .gov](http://www.Census.gov)

- البنك الدولي

www.albankaldawili.org

الاستنتاجات

١- التجارة العادلة تعتمد على تشجيع المساواة بين المتعاملين تجارياً في المجتمع الدولي وإلى تحقيق التنمية المستدامة للمجتمعات الفقيرة والنامية في المناطق الجنوبية للعالم.

٢- يؤدي تطبيق التجارة العادلة إلى إلغاء شركات الوساطة التجارية والتعامل مباشرة مع أصحاب المهن والمصدرين ومنحهم أجوراً أعلى، وبذلك يستطيع المستهلك في المجتمعات الصناعية المتقدمة أن يختار تلك المنتجات الملتزمة. بمبادئ الحركة، وأن يدعم في الوقت نفسه الصناعات التي تنتجها الدول الفقيرة.

٣ - يؤدي تطبيق التجارة العادلة إلى تحقيق التنمية المستدامة من خلال حصول المنتجين والمزارعين على عوائد إضافية يتم استثمارها في مشاريع التنمية المستدامة التي تخدم مجتمعاتهم، مثل إنشاء المدارس والمستشفيات وآبار المياه النظيفة.

٤- هناك العديد من المعوقات التي تؤثر في انتشار التجارة العادلة منها أن هيئة (FLO) وهي الجهة المختصة بإصدار الشهادات والعلامات الخاصة بمنظمة التجارة العادلة تمنح هذه الشهادات والعلامات بتكلفة مرتفعة.

التوصيات

١- زيادة مستوى الوعي لدى المزارعين والمنتجين بأهمية الانضمام الى منظومة التجارة العادلة .

٢- ضرورة تحديد الاسباب الذي تؤدي إلى انخفاض الصادرات.

٣- ضرورة الاستفادة من تطبيق نموذج التجارة العادلة في الولايات المتحدة الأمريكية في الدول النامية.

٤- تخفيض تكاليف استخراج شهادات وعلامات التجارة العادلة من جانب هيئة

(FLO) وهي الجهة المختصة بإصدار الشهادات والعلامات الخاصة بمنظمة التجارة العادلة لتشجيع المنتجين .

المصادر

اولاً- المصادر العربية

- ١- عودة راشد الجيوسي , الاسلام والتنمية المستدامة رؤية كونية جديدة , عمان , مؤسسة فريدريش ايبرت , ٢٠١٣ .
- ٢- ارثر جونسون , الاقتصاد الامريكي , مقدمة تاريخية لمشاكل السبعينات , ترجمة عائدة صليب , دار العارف للنشر , ١٩٧٧ .
- ٣- رقامي محمد , بو شنقير ايمان , التنمية المستدامة بين الواقع والتحليل , الملتقى الدولي حول مقومات التنمية المستدامة في الاقتصاد الاسلامي , جامعة قلمة ٠٣ و ٠٤ ديسمبر ٢٠١٢ .
- ٤- رواء زكي يونس الطويل , التنمية المستدامة والامن الاقتصادي , في ظل الديمقراطية وحقوق الانسان , عمان , دار زهران , ٢٠٠٩ .
- ٥- عبير شعبان عبده , سحر عبد الرؤوف القفاش , التنمية الاقتصادية ومشكلاتها مشاكل الفقر- التلوث البيئي- التنمية المستدامة , دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر , ٢٠١٣ .
- ٦- علي سليم , مقومات القوة الامريكية , طرابلس , الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان , ١٩٩٠ .
- ٧- مجيد ملوك السامرائي , الجغرافية وفاق التنمية المستدامة , دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع , عمان , ٢٠١٦ .
- ٨- وليد الاشوح , التنمية المستدامة بين النظرية والتطبيق , دار يسطرون للطباعة والنشر , ٢٠١٧ .

ثانياً- البحوث والمجلات

- ١- الجمعية العامة للأمم المتحدة , ٢٠١٠ .
- ٢- الجمعية العامة للأمم المتحدة , قرار اتخذته الجمعية العامة في ٢٥ ايلول ٢٠١٥ , تحويل عالمنا خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ .

٣- حازم ساسي , اهداف وابعاد التنمية المستدامة : التداخل والتأثير , المجلة الدولية للتراث في الثروة والتمويل , المجلد الثاني , ٢٠٢١.

٤- عبد الغفار غطاس , بلال بو لطيف , نحو توطين التجارة العادلة في البلدان النامية عن طريق توسيع العمل بالتجارة (جنوب_جنوب) دراسة وصفية تحليلية للترويج للتجارة جنوب_ جنوب , ملتقى الدولي :الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية ٢٠٢٣, ٠٣ ديسمبر ٢٠١٩.

٥- مجموعة الامم المتحدة للتنمية المستدامة , دليل مرجعي حول خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ , الامم المتحدة الاسكوا .

٦- مجموعة الامم المتحدة للتنمية المستدامة , دليل مرجعي حول خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ , الامم المتحدة الاسكوا .

٧- منال بنت طارق القصبى , التنمية المستدامة واثرها في حفظ مقاصد الشريعة الاسلامية , مجلة كلية الدراسات الاسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية , العدد ٣٧ المجلد الثاني , ص ٣٢٩

٨- ميسان كرومية , حمو محمد , دور التمويل الإسلامي في دعم التجارة العادلة في افريقيا تجارب دول مختاره , مجلة اقتصاديات شمال اقتصاديات شمال افريقيا ٢٠٢٢ , مجلد ١٦ , العدد ٢٢ .

٩- نجمار فوغل سانغ , ماريون كوثر , التجارة العادلة براهين جيدة للأعمال التجارية المستدامة , عاصمة هانوفر دائرة الشؤون الاقتصادية والبيئية ٢٠٢٠.

١٠- هربرت مورتون , مارشال روينسون , جيمس كوالداروود , وكالة الصحافة العربية , ٢٠٢١ .

ثالثاً-التقارير والانترنت

١- البنك الدولي.

٢- www.fairtrade.org

٣- www.Census.gov

رابعاً- المصادر الاجنبية

- 1- charity samantha fitzgerald , fair trade us a community development initiative : local and global implications.
- 2-BROOKE AMYL LAUTZ, FAIR TRADE AND DEVELOPMENT GOUL-
ISIN THE COFFESECTOR UNIVERSITY LIBRARIES,3 2011 , PAGE .
- 3- k_ lautz brooke amy fair trade and development goals in the coffee sec-
tor 2011 college of arts and social sciences .
- 4- Fair trade in USA, theory change, version 2.1.0 April 2021 .
- 5- Global financial stability report , chapter 1 , April 2011 .